

## القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦١ المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

يقرر اعتماد الإعلان المرفق بشأن تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا.

المرفق

إن مجلس الأمن،

وقد اجتمع في يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على مستوى رؤساء الدول والحكومات لمناقشة كيفية تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات المسلحة، لا سيما في أفريقيا؛

وإذ يؤكد من جديد التزامه بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ يضع في اعتباره مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين؛

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التكلفة البشرية الباهظة للنزاعات المسلحة والخسائر المادية الناجمة عنها، وإذ يسلم بأن كلا من السلام والأمن والتنمية يعزز الآخر بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات المسلحة؛

وإذ يؤكد مجدداً أهمية الالتزام بمبدأي الامتناع، في العلاقات الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي طريقة لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة اعتماد استراتيجية عامة لمنع نشوب النزاعات، تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاجتماعية بطريقة شاملة، وذلك بعدة سبل منها تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها؛

وإذ يقر بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة الهام في منع نشوب النزاعات العنيفة، وإقامة شراكة فعالة بين المجلس والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي وأجهزته ومنظماته دون الإقليمية من أجل تيسير التصدي، في مرحلة مبكرة، للنزاعات والأزمات الناشئة؛

وإذ يشير إلى الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، وميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك المعتمد في أبوجا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ فضلا عن موقف الاتحاد الأفريقي من التغييرات غير الدستورية للحكومات، المشار إليه في إعلان الجزائر العاصمة لعام ١٩٩٩ وإعلان لومي لعام ٢٠٠٠؛

وإذ يقر بالأدوار الداعمة الهامة التي يؤديها أفراد المجتمع المدني، رجالا ونساء، في منع نشوب النزاعات، وبضرورة أن تؤخذ في الحسبان جميع المساهمات التي من الممكن أن يقدمها المجتمع المدني؛

١ - يعرب عن تصميمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات المسلحة وأن يتابع عن كثب الحالات التي يمكن أن ينشب فيها نزاع مسلح؛

٢ - يؤكد تصميمه على تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات عن طريق ما يلي:

(أ) القيام بصفة منتظمة بتقييم التطورات في المناطق المهددة بنشوب النزاعات، وتشجيع الأمين العام على تزويد المجلس بالمعلومات بشأن هذه التطورات وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق؛

(ب) تعزيز متابعة مبادرات الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية؛

(ج) دعم مبادرات الوساطة الإقليمية في تشاور وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

- (د) دعم القدرات الإقليمية ودون الإقليمية للإنذار المبكر لمساعدتها في وضع تفاصيل آليات ملائمة تتيح اتخاذ إجراءات عاجلة ومناسبة استجابة لمؤشرات الإنذار المبكر؛
- (هـ) طلب المعلومات والمساعدة، حسب الاقتضاء وكلما كان ذلك مناسباً، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة؛
- (و) اتخاذ تدابير للمساهمة في محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، واستخدام المرتزقة؛
- (ز) المساعدة في تعزيز المؤسسات القوية التي تسهل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة؛
- (ح) مساندة جهود الدول الأفريقية الرامية إلى بناء مؤسسات قضائية وطنية مستقلة وموثوق بها؛

### ٣- **يطلب** إلى الأمين العام القيام بما يلي:

- (أ) تزويد المجلس بصفة منتظمة بتقارير عن التطورات الحاصلة في المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها نزاعات مسلحة، لا سيما في أفريقيا، وموافاته بتحليل لها، والقيام، حسب الاقتضاء، بتوفير عرض لمبادرات الدبلوماسية الوقائية الجارية؛
- (ب) مساعدة البلدان المهتدة بنشوب نزاعات مسلحة على إجراء تقييمات استراتيجية لأخطار نشوب نزاعات، وعلى تنفيذ ما تقره البلدان المعنية من تدابير من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إدارة المنازعات، وعلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح؛
- (ج) تعزيز التنسيق مع الأجهزة الإقليمية لإدارة النزاع في أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يوفر للمجلس معلومات إضافية موثوق بها وتتسم بحسن التوقيت لتيسير الإسراع بصنع القرار؛

٤ - **يشدد على** أهمية وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمنع النزاع تركز على تفادي التطورات السلبية في القطاعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وفي ميدان شؤون الحكم وحقوق الإنسان، في البلدان التي تواجه أزمات، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- (أ) استحداث أنشطة للكسب السريع منعا لنشوب النزاعات بسبب التنافس على الموارد الاقتصادية ورصد التوتر الناجم عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية؛

- (ب) تشجيع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة على تيسير تنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى الحد من الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود؛
- (ج) تعزيز قدرات جماعات المجتمع المدني، وبخاصة الجماعات النسائية، العاملة على الترويج لثقافة السلام، وتعبئة المانحين لدعم هذه الجهود؛
- (د) وضع تدابير تتعلق بالسياسيات العامة لتشجيع الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان لكي يتسنى تعزيز آليات الحكم الضعيفة أو المنهارة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب؛
- (هـ) تشجيع العدالة والشفافية في العمليات الانتخابية؛
- ٥ - **يشدد على** الأهمية الحاسمة لاتباع نهج إقليمي فيما يتصل بمنع النزاع وبخاصة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو فعال ومستدام؛
- ٦ - **يؤكد مجددا** تصميمه على اتخاذ إجراءات ضد استغلال الموارد الطبيعية والسلع الأساسية عالية القيمة والاتجار بها على نحو غير مشروع، في المناطق التي يؤدي فيها ذلك إلى اندلاع نزاعات مسلحة أو تفاقمها أو استمرارها؛
- ٧ - **يدعو إلى** تعزيز التعاون والاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، وبوجه خاص فيما يتعلق بمبادرات الوساطة؛
- ٨ - **يشجع** جميع الدول الأفريقية على الالتزام بميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك المعتمد في أبوجا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وعلى القيام، حيثما اقتضى الأمر، بتوقيع الموثائق دون الإقليمية المتعلقة بالأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية، ويدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما إلى دعم تنفيذ الموثائق؛
- ٩ - **يشجع أيضا** البلدان الأفريقية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة في تنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- ١٠ - **يحث** المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، على دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الآتية الذكر ويرحب في هذا الصدد بالقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة البلدان الصناعية الثمانية، المعقود في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، من أجل مكافحة الفقر في أفريقيا؛

١١ - يبحث جميع الدول الأفريقية والمجتمع الدولي على التعاون الكامل في تنمية قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية على النشر السريع، عند الحاجة، للأصول المدنية والعسكرية على حد سواء بما في ذلك تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية؛ ويرحب بالبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف الموضوعة تحقيقاً لهذه الغاية، ويعرب عن تأييده لاقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء برنامج مدته عشرة أعوام لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛

١٢ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

---